

بناء الدولة

خارطة طريق

لتعزيز سيادة القانون والمآسة في إقليم كردستان

دلاور عبدالعزيز علاءالدين

مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث (ميرى)

حزيران، ٢٠١٨

(ملخص الكتاب)

يشهد نظام الحكم في إقليم كردستان العراق نمواً مستمراً، لكن على نمط متأثر بالاضعاع السياسية والأمنية والإقتصادية المحيطة، الداخلية منها والخارجية. وبالتوازي مع هذا النمو فقد ظهرت ثقافة حكم مقلدة للغير تتضمن مجموعة من النماذج منها عراقية قديمة مبنية على المفهوم الشرقي ومنها خارجية متعددة المصادر والأوجه مما أدى الى بلورة نظام حكم فريد من نوعه. لذا، يتطلب إصلاح وتنمية هذا النظام في المستقبل حلاً يراعي الخلفية التاريخية والثقافية والدينية للإقليم وكذلك الموقع الجغرافي.

يتطلب تقييم نظام الحكم في الإقليم الكثير، وبلا شك لا يمكن الإستهانة بالنمو والمنجزات الهائلة التي شهدتها الإقليم في الفترة القصيرة من الحكم بالرغم أنه محاط بقوى إقليمية كبيرة من جهة وأنظمة ضعيفة أو فاشلة من جهة اخرى، ناهيك عن القوى المتطرفة التي تهدد إستقراره تحت مسميات دينية وقومية. اصبح ضعف الحكم في الأقليم ضمن هذا المحيط الصعب مصدراً لأزمات تهدد مستقبله ومصيره.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو، ومن منظور نقدي، تحديد الثغرات الرئيسية الموجودة في نظام إدارة حكم الاقليم ووضع خارطة طريق للسنوات العشر القادمة والتي من شأنها سد ومعالجة هذه الثغرات. إن هذا الكتاب نتاج بحث أكاديمي مفصل ومتعمق مستند على دراسة نماذج متبعة في دول أخرى. وقد تم إجراء مايزيد عن 200 مقابلة مع صناع السياسة والقرار والأكاديميين المتخصصين، وجهاً لوجه أو في العديد من إجتماعات الطاولة المستديرة على مستوى مدن وأقضية ونواحي الإقليم. ويسلط الكتاب الضوء على سبل إصلاح الآليات والهياكل المتبعة لتعزيز سيادة القانون وخلق أرضية مواتية لتحقيق الحكم الرشيد من خلال:

- تبني دستور إنتقالي للإقليم من شأنه رسم إطار عمل ونهج عام للتنمية والتطوير الى ان يتم معالجة مسألة المناطق المتنازع عليها.
- نقل سلطة صنع القرار السياسي الى داخل مؤسسات الحكم.
- الإعتماد على الأسس الشرعية في قرارات الحكم.
- الحد من ظاهرة التدخل في مؤسسات الحكم ومفاصلها.
- تعزيز المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية بحيث تكون مصادر للسلطة والقرار وليس أداة لها.
- تعديل القوانين القديمة المعمول بها وسد ثغراتها.
- إستحداث اللامركزية المؤسساتية بهدف تغيير نهج الحكومة القائم على المركزية. وتفعيل دور الحكومات المحلية لتصبح مصادر مستقلة للسلطة الإدارية والمالية.
- إستحداث آليات كفيلة بتيسير عملية صنع القرار وتعزيز الشفافية وتقليل البيروقراطية.
- تقوية مؤسسات الدولة من خلال ترشيح حجمها وخفض التضخم الحاصل جراء عدد موظفيها.
- تعزيز نظم وآليات التقييم ومتابعة الأداء في المؤسسات.
- إنشاء نظام محلي فعال لضمان جودة الخدمات.

يقدم هذا الكتاب توصيات عملية بهدف إدخال تغييرات جذرية لتعزيز الهيكل الإداري وعملية صنع القرار وآليات المتابعة لتمكين نظام الحكم وتماسكه بوجه الأزمات المصيرية. أثبتت الأزمات السابقة إن مواطني الإقليم وقيادته السياسية (السلطة الحاكمة والمعارضة) لا خيار أمامهم غير الخوض في غمار عمليتي بناء مؤسسات الدولة وبناء الوطن (بناء الأمة) بإرادة وتصميم كبيرين لتحقيق الوحدة والإزدهار لمواطني الإقليم، وإلا لن يتمكن النظام الحالي تحقيق مطالب المواطنين.

* * * * *

السلطين التشريعية والقضائية

يعتبر البرلمان مركزا للسلطة القانونية والسياسية والمعنوية التي تحفز وتدفع بمؤسسات الدولة الى الأمام، فهو يمثل المنبر الطبيعي الذي من خلاله يناقش القيادات العليا للأحزاب السياسية الرؤى والإستراتيجيات طويلة المدى بهدف تحديد مسار واتجاه الدولة وإيجاد حلول للنزاعات والأزمات الداخلية. يقترح هذا المشروع إعتماد حزمة من الآليات وتشريع قوانين جديدة لنقل السلطة ومرجعية القرار الى داخل قبة البرلمان، ومنها:

- إنضمام رؤساء الأحزاب المتنافسة في الإنتخابات الى البرلمان عن طريق الترشيح.
- أن يكون رئيس الوزراء ونائبه من البرلمان المنتخبين من قبل المواطن وأن يبقوا كذلك حتى بعد تكليفهم بتشكيل الحكومة.
- أن يعرض رئيس الحكومة والوزراء الرؤى والإستراتيجيات والخطط على البرلمان والمثول أمامه للإستجواب مرة كل شهر، بالإضافة إلى إضفاء الصفة المؤسسية على العلاقة بين الوزراء واللجان البرلمانية حسب خطوات مفصلة مشار إليها في الكتاب.
- تشكيل مجلس شيوخ من قادة الأحزاب السياسية ومسؤولين رفيعي المستوى من الذين تبوؤا مناصب رفيعة في الحكومة والذين يرغبون في التقاعد، بهدف الإستفادة من خبراتهم وضمان عدم ضياعها وفي نفس الوقت

عدم حرمانهم من الإمتيازات القيادية. سيساهم هذا المجلس وبلا شك في تحفيز الجيل الأقدم بالتنجى عن السلطة بطريقة تسمو بالإحترام وتضمن في نفس الوقت بقائهم ضمن النظام السياسي.

ثمة حاجة ماسة الى إعادة تعريف هيكل ودور وأداء البرلمان مثلها في ذلك مثل اي مؤسسة أخرى في الإقليم. يطرح هذا الكتاب مجموعة من المقترحات الدقيقة لتعديل قانون الإنتخابات والإستفادة من الخبرات البرلمانية المتراكمة وتحسين إجراءات وعمل البرلمان وتثبيت دور رئاسة البرلمان والكتل واللجان والمستشارين. ويقترح الكتاب أيضا تأسيس المجلس العام القانوني وهيئة التشريع ومعهد الدراسات القانونية على مستوى مجلس الوزراء بهدف إضفاء الصفة المؤسسية على عملية دراسة وتشريع القوانين وتشخيص الثغرات القانونية ومن ثم ملئها.

السلطة القضائية في الإقليم

ان السلطة القضائية هي احدى أهم ركائز سيادة القانون وعمليتي بناء الوطن وبناء الدولة. من الواضح أن قيادة وآليات الإدارة في السلطة القضائية (بجميع مكوناتها) ضعيفة جدا، الأمر الذي جعل من المحاكم أداة تستخدم لتحقيق مصالح شخصية. يناقش هذا الكتاب القضايا المتعلقة بالمشاكل القانونية واستقلالية المحاكم وآليات تعيين القضاة. ويقترح أيضا إنشاء وإتباع نظام معاصر لتقييم أداء القضاة والإدعاء العام وضمان جودة أدائهم للواجبات الملقاة على عاتقهم.

* * * * *

تعزيز نظام الجودة والمتابعة

يُتأمل من المؤسسات الرسمية والإستراتيجية العديدة داخل نظام الحكم الحالي المتبع في إقليم كردستان أن تؤدي دوراً فعالاً في متابعة مؤسسات الدولة. يستعرض هذا الكتاب وبشكل مفصل دور كافة المؤسسات العاملة في الإقليم ومشاكلها البنيوية وآليات عملها. من هذه المؤسسات:

- i. الهيئات والدوائر الخاصة المعنية بالمتابعة: ديوان الرقابة المالية، رئاسة الإدعاء العام، هيئة النزاهة، اللجان البرلمانية، مجالس المحافظات والاقضية.
- ii. المنظمات التي تعمل كجهات رقابية بشكل غير مباشر: منظمات المجتمع المدني، الصحافة والنقابات.
- iii. الآليات الداخلية للمؤسسات: الأقسام القانونية، التدقيق، التفتيش، الإجازات، مراقبة الجودة، العملية القيادية، التقييم والمتابعة.

نظام محلي لضمان الجودة

إن الهدف الرئيسي من تطوير نظام مراقبة الجودة والتقييم المستمر هو تشجيع ومساعدة الموظفين والكوادر القيادية من أجل: تقديم خدمة عالية الجودة للمواطنين، مراجعة وتقييم أداء الموظفين وتطوير قدراتهم وتحسين مستوى الخدمات والأداء بصورة دورية، تقييم ومساعدة الموظفين لبعضهم البعض كفريق للسعي لتحقيق أهداف المؤسسة التي يعملون فيها، إدخال الموظفين في دورات مهنية بهدف رفع الكفاءة، تحديد نقاط القوة وتطويرها وتشخيص نقاط الضعف والإحتياجات المهنية ومعالجتها، جمع بيانات أداء الموظفين لإستحقاق الحوافز والمكافئات والترقيات.

بصفة عامة، يمكن تنظيم عملية ضبط الجودة بعدة طرق، كما يمكن إستحداث أو أقلمة أنظمة خاصة لأي مؤسسة. إن يقترح هذا الكتاب إستحداث نموذج محلي قابل للملائمة بطرق عدة ليتسنى إستخدامه داخل المؤسسات المختلفة. إن التركيبة الأساسية لعملية ضمان الجودة هو وجود دليل إرشادي عن الجودة وإضبارة خاصة لكل موظف تحتوي على

مجموعة من الأدلة والبيانات حول أداء الموظف. يمكن أن تستخدم هذه الإحصاءة كمرجع رسمي لتقييم أداء الموظف وبالتالي تقديم المساعدة اليه بهدف رفع المستوى أو المكافئة أو الترفيع. وبالمثل، يمكن استخدام نظام (التراخيص والإعتماد) في تقييم المؤسسات والدوائر وجعله أساسا في إعطاء التراخيص الأولية والإعتمادات السنوية لكافة الوحدات الإدارية والمهنية ضمن القطاع الخاص والعام.

* * * * *

إعادة صياغة هيكل الحكومة وتفعيلها

تحول الهيكل الإداري لمؤسسات الإقليم وبسبب العديد من العوامل الى هيئة ضخمة هزيلة تدار بطريقة مركزية بحتة. يتطلب إصلاح هذا الهيكل والنظام الإداري على مستوى مجلس الوزراء والحكومات المحلية الى مراجعة جذرية شاملة. منها:

- (A) تفكيك ومن ثم دمج الوزارات حسب الإختصاصات المتقاربة.
- (B) إعادة تعريف دور ومهام الوزير وأصحاب الدرجات الخاصة: على الوزير أن يلعب الدور القيادي ويوفر الرؤية والإستراتيجيات ويكرس عمله لإدخال الإصلاحات والتخطيط لتنفيذ بيان حكومته الرسمي (المانيفيستو) ويضمن جودة أداء وزارته، تاركا إدارة الدوائر التابعة لوزارته الى المدراء العاميين.
- (C) تأطير دور ومهام الوزارة: ينبغي أن يقتصر دور مجلس الوزراء والوزارات على صياغة ورسم الرؤى والإستراتيجيات والخطط الشاملة وإصدار التعليمات الوظيفية وضمان جودة الاداء الوظيفي. وبالتوازي ينبغي تسليم قيادة وإدارة المؤسسات على مستوى المحافظات للحكومات المحلية (الأقضية) أخذاً بنظر الإعتبار فصل السلطات وليس نقلها.
- (D) إعادة تعريف هيكل المحافظات: ينبغي أن تتكون المحافظات من عدة دوائر عامة صغيرة تنسق فيما بين الوزارات والحكومات المحلية على مستوى الأقضية دون ان تكون مسؤولة عنها من الناحية الإدارية.
- (E) الأقضية، الحجر الأساس للحكومة المحلية: ينبغي أن يكون القضاء وحدة ادارية حقيقية شبه مستقلة لكن بهيكلية وتشكيلة جديدة، بحيث يكون القائمقام رئيس الوحدة الإدارية والمسؤول الأول للسلطة التنفيذية.
- (F) مديريات الأقضية، الوحدات التنفيذية: تمثل المديريات على مستوى الأقضية واجهة الحكومة وتأتي في مقدمة عملية تقديم الخدمات. في الأقضية عدة مديريات تشرف على مجموعة من الاقسام والشعب الخاصة، تعكس كل واحدة منها وزارة أو هيئة رئيسية توفر الخدمات للمواطنين حسب تعليمات الحكومة ومجالس المحافظات والأقضية بالإضافة الى التنسيق العمودي والأفقي بين المديريات والأقسام المختلفة.
- (G) نظام النافذة الواحدة في النواحي: ينبغي أن تتواجد في النواحي العديد من الاقسام والشعب، مجسدا للمديريات على مستوى الأقضية ومؤديا مهامها وواجباتها مما يتفق مع إستراتيجيات وخطط وتعليمات الوزارات ومجالس المحافظات والأقضية وبإشراف مدير الناحية، بحيث تضمن سير وتكملة المعاملات والروتينيات في كافة المجالات الخدمية دون لجوء المواطن الى السفر الى المحافظات او مراجعة الوزارات.
- (H) إنتخابات واحدة و مجلسان: ينبغي إنتخاب مجلس القضاء فحسب، ليكون الجهة الرئيسية المشرفة والمراقبة للحكومة المحلية. وينبغي ان يتضمن ممثلا عن كل ناحية تابعة للقضاء. وسيساهم المجلس في إعداد الخطط ورسم الإستراتيجيات وإصدار التعليمات لكافة الدوائر المنطوية ضمن حدود القضاء. وبالمثل، يجب أن تبني مجالس المحافظات على غرار مجالس الأقضية من ناحية أعضائها.

i. مجلس القضاء: ينبغي أن يتكون مجلس القضاء على شكل مجلس أمناء ويتضمن ثلاث أنواع من الأعضاء (مجموع 15 إلى 17 عضواً) سبعة منهم منتخبين على مستوى النواحي، و 3 إلى 5 أشخاص من الأشراف والمختصين وذوي الخبرة يتم دعوتهم ليصبحوا أعضاء مصوتين ومتطوعين في المجلس، وقائمقام وعدد من مدراء النواحي وبعض الإداريين، على أن يتم إختيار رئيس ونائب وسكرتير المجلس من ضمن المنتخبين.

ii. مجلس المحافظة: أن يتكون مجلس المحافظة من 25 إلى 31 عضواً منتخباً، متضمناً رؤساء مجالس الأفضية ونوابهم المختارون من قبل الأعضاء والذين قد تم إنتخابهم في مجالس الأفضية. سيضمن هذا الإجراء تمثيل كل قضاء تابع للمحافظة في مجلس المحافظة. وسيقوم الأعضاء بإختيار رئاسة المجلس التي تتضمن المحافظ ونائبه وقائمين وإثنان من مدراء النواحي وأعضاء متطوعين من الأشراف والمختصين وذوي الخبرة من المدن (على سبيل المثال، وزراء وبرلمانيين وديبلوماسيين سابقين أو متقاعدين).

(أ) تعيين القائمقام، قيادة التنفيذ: ينبغي إعادة تعريف دور ومهام القائمقام بحيث يركز على رسم وتنفيذ الإستراتيجيات والخطط بهدف تطوير وتنمية القضاء عن طريق آليات الإشراف والتفتيش والمتابعة وضمان الجودة حسب تعليمات الوزارات ومجلسي المحافظة والقضاء. يجب أن لا يقوم مدير القضاء بالأعمال الإدارية بل عليه أن يكون القائد المسؤول عن كيفية صرف الميزانية المخصصة سنويا للقضاء الذي يمثله. على مجلس القضاء أيضاً تعيين القائمقام أو سحب الثقة عنه. يستعرض هذا الكتاب الشروط والسمات التي يجب توفرها في الشخص الذي يصبح قائمقاما، بالإضافة الى ثلاث آليات مختلفة لتعيين القائمقام، مشيراً في الوقت نفسه إلى آليات تعيين مدراء الأفضية والنواحي.

(ب) تعيين المحافظ، قائد وسفير المحافظة. يجب أن يقتصر دور المحافظ في أداء الدور القيادي على مستوى القمة للمحافظة دون أن يكون بمقدوره التدخل في الأمور الإدارية والمالية التفصيلية للأفضية. عليه أن يضع الخطط والإستراتيجيات للمحافظة ويشرف على عمل القائمقامين من حيث تنفيذ الإستراتيجيات والتعليمات الوزارية أو تلك الصادرة من مجالس المحافظات خلال آليات المراقبة والمتابعة الرصينة. ينبغي أن يتعد المحافظ عن القيام بالأمور الروتينية المتمثلة بتوقيع معاملات المواطنين. عليه أن يؤدي دور السفير أو رئيس وزراء محافظته بهدف تطويرها وجذب الإستثمار إليها، على أن يكون نفسه تحت مراقبة مجلس محافظته أو برلمان بلاده. ينبغي أن يكون المحافظ منتخبا من مواطني محافظته. يستطيع أي عضو من مجلس المحافظة المنتخبين ترشيح نفسه لمنصب المحافظ، ويتم تعيينه محافظاً بأغلبية أصوات الأعضاء أو يتم سحب الثقة عنه بنفس الآلية. ويمكن أيضاً أن يتم إختيار المحافظ من قبل المواطنين مباشرة. لكن سيولد هذا المنحى إشكاليات تتعلق بالمرجعية ضمن النظام السياسي الحالي المتبع، لذا من الأفضل تفاديها. من الآن فصاعداً، لا توجد ضرورة لإعطاء درجة وكيل وزير الداخلية للمحافظ (وكذلك درجة مدير عام للقائمقام).

لا شك أن مكاسب وفوائد النموذج اللامركزي المقترح كثيرة، منها: تقليل الروتين وإستحداث عملية النافذة الواحدة؛ وإستعادة الهيبة والوقار لمنصب القائمقام ومدراء النواحي والأفضية والحكومة إجمالاً؛ وإستعادة أواصر الثقة بين الحكومة والمواطن؛ ومعالجة مشكلة التضخم الفوقي وإعادة توزيع الموظفين في الوزارات؛ وإعادة إعمار الأفضية والنواحي والقرى والأرياف من خلال تحسين جودة المستوى المعيشي، وتقليل الفساد من خلال نقل السلطة والمسؤوليات وكذلك تفعيل نظام المتابعة والمراقبة. لا ريب أن عملية المتابعة والمسائلة أو معاقبة المدراء على مستوى الأفضية والنواحي أسهل من مراقبة أو مسائلة وزير أو محافظ أو أصحاب الدرجات الخاصة.

* * * * *

إعادة صياغة الوزارات

يقترح هذا الكتاب إعادة صياغة الوزارات والهيئات الحكومية حسب معايير ومبادئ معينة، وفيه أيضا تفاصيل عن مهام وهيكل الوزارات. والأهم من ذلك، تم أيضا مقارنة المكونات الشبيهة من حيث المهام والعمل ومن ثم جمعها تحت مظلات أكثر تناسبا وطبيعية ضمن إطار 11 وزارة ومجلس واحد للهيئات وكما هو موضح أدناه.

(1) وزارة المالية والتخطيط

دمج: (a) وزارة المالية والإقتصاد؛ (b) المديرية العامة للتخطيط الإستراتيجي التابعة لوزارة التخطيط.

(2) وزارة التنمية الإقتصادية

بدمج: (a) وزارة التجارة والصناعة؛ (b) دمج قسم الجمارك التابع لوزارة المالية بالمديرية العامة للتجارة؛ (c) المديرية العامة للمعادن التابعة لوزارة الموارد الطبيعية؛ (d) القسم الإقتصادي للمحاصيل الزراعية والبيطرية التابع لوزارة الزراعة؛ (e) المديرية العامة للسياحة التابعة لوزارة البلديات والسياحة؛ (f) هيئة الإستثمار؛ (g) قسم الآثار التابع لوزارة الثقافة والشباب؛ (h) أقسام التنسيق، الدعم، التطوير، الإستثمار وسياسات تحفيز القطاع الخاص التابعة لوزارة التخطيط.

(3) وزارة الطاقة

بدمج: (a) الأقسام المتعلقة بالنفط والغاز الطبيعي التابعة لوزارة الموارد الطبيعية؛ (b) وزارة الكهرباء.

(4) وزارة تنمية البنى التحتية الإستراتيجية

بدمج: (a) وزارة النقل والمواصلات؛ (b) المديريات المتعلقة بالإعمار والطرق والجسور التابعة لوزارة الإعمار والإسكان؛ (c) دوائر البلدية التابعة لوزارة البلديات والسياحة؛ (d) دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لديوان رئاسة مجلس الوزراء؛ (e) دائرة تكنولوجيا المعلومات التابعة لوزارة التخطيط.

(5) وزارة التربية والتعليم

بدمج: (a) وزارة التربية؛ (b) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛ (c) أقسام الحضانه وتعليم المكفوفين والتعليم الخاص التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية؛ (d) قسم المدارس والمعاهد التابع لوزارة الثقافة والشباب؛ (e) الأقسام المتعلقة بالتنمية البشرية (في مجال التربية والتعليم) التابعة لوزارة التخطيط؛ (f) المعاهد التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ (g) المكونات الداعمة لتعليم ذوي الشهداء والمؤنفلين وقسم صياغة برامج التعليم الإبتدائي والإعدادي والجامعي.

(6) وزارة الصحة

بدمج: (a) وزارة الصحة؛ (b) مراكز التوحيد وإيواء ضحايا العنف ضد المرأة التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية؛ (c) الواجبات الصحية لوزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين.

(7) وزارة الشؤون الأنسانية

بدمج: (a) وزارة الثقافة والشباب؛ (b) وزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ (c) وزارة شؤون الشهداء والمؤنفلين؛ (d) وزارة العمل والشؤون الإجتماعية؛ (e) هيئة المكونات الدينية (مُقترح في هذا الكتاب)؛ (f) هيئة المكونات الإثنية (مُقترح في هذا الكتاب)؛ (g) الأكاديمية الكوردية؛ (h) المجلس الأعلى لشؤون المرأة (يمكن أن يلحق بالنقطة 12 أدناه).

8) وزارة العدل

بدمج: (a) وزارة العدل؛ (b) دائرة السجون التابعة لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية.

9) وزارة الداخلية

بدمج: (a) وزارة الداخلية؛ (b) جهاز أمن إقليم كردستان؛ (c) جهاز مكافحة الإرهاب التابع لمجلس أمن إقليم كردستان.

10) وزارة البيشمركة

بدمج: (a) وزارة البيشمركة؛ (b) قوات زيرفاني المسلحة والدفاع والطوارئ التابعة لوزارة الداخلية؛ (c) قسم تقاعد البيشمركة وذوي المؤنفلين.

11) وزارة البيئة والموارد الطبيعية والوطنية

بدمج: (a) هيئة حماية ومعالجة البيئة؛ (b) دائرة السلامة والصحة التابعة لوزارة الموارد الطبيعية؛ (c) دائرة الغابات التابعة لوزارة الزراعة؛ (d) دائرة الأحوال الجوية التابعة لوزارة النقل والمواصلات؛ (e) هيئة الموارد المائية التابعة لوزارة الزراعة؛ (f) هيئة الموارد الأرضية (مُقترح في هذا الكتاب)؛ (g) مؤسسة رفع الألغام؛ (h) مديرية شرطة البيئة والغابات التابعة لوزارة الداخلية.

12) مجلس الهيئات والداوئير الخاصة

ثمة مجموعة من الهيئات والداوئير الحكومية شبه المستقلة في إقليم كردستان والتي لا يمكن تأطيرها ضمن أية وزارة بسبب نطاق تخصصاتها، وباتت في نفس الوقت منعزلة عن المعلومات وبعيدة عن السلطة. فمن أجل تفعيل أدوارها، من الممكن جمعها تحت مظلة واحدة دون دمجها أو المخاطرة بتضييع إستقلاليتها، ويمكن أيضا أن يكون لهذه الهيئات والداوئير الخاصة ممثلا في مجلس الوزراء. يمكن أن يشمل هذا المجلس على (a) هيئة العمل والتوظيف وذلك بدمج قسم العمل التابع لوزارة العمل والشؤون الإجتماعية مع الأقسام المتعلقة بالتنمية البشرية التابعة لوزارة التخطيط؛ (b) هيئة الإحصاء المركزية التابعة لوزارة التخطيط؛ (c) الهيئة العامة للتقييس والسيطرة النوعية؛ (d) دائرة المنظمات غير الحكومية.

ففي إطار هذه التغييرات الهيكلية الرئيسية المقترحة، تم أخذ خيارات مختلفة بنظر الإعتبار في هذا الكتاب خاصة فيما يتعلق بمصير مناصب رئاسة الإقليم وديوانها، إذ يقترح الكتاب إلغاء هذه المناصب والمؤسسات من الأساس. أما فيما يخص رئاسة ديوان مجلس الوزراء، فيمكن، على شاكلة الوزارات الأخرى، إضفاء الصفة المؤسسية عليها وجعلها أمانة عامة هيكلية جديدة. ويمكن إلحاق دائرة التنسيق والمتابعة بالأمانة العامة ليتسنى لها القيام بمهامها وواجباتها المتعلقة بمتابعة وتقييم المشاريع وسير العمليات وأداء الوزارات من موقع السلطة. ويقترح الكتاب أيضا إلغاء مجلس أمن إقليم كردستان ودمج مكوناتها بالوزارات الأخرى كل حسب إختصاصه وبهيكليات جديدة.